المحاضرة الخامسة: الأنظمة النقدية .

1.4 مفهوم النظام النقدي:

النظام النقدي هو مجموعة القواعد الخاصّة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساساً لتقدير قيم السّلع والخِدْمات ومبادلتها وسداد الديون. وتعكس طبيعة النظام النقدي لمجتمع ما طبيعة التطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة السائدة فيه؛ بسبب ارتباط هذه التغيُّرات بالتطوّرات النّقدية التي صاغت وشكّلت نوع النظام النّقدي المتّبع والسائد في فترة زمنية معينة؛ إذ تمثل التطوّرات النقدية طبيعة التحوّلات النقدية التي عايشها مجتمع ما عبر المراحل التاريخيّة المتعاقبة والتي شكّلت في نهاية الأمر نظامه النقدي[1].

يعبر النظام النقدي عن بناء تتكون أركانه من مجموع العلاقات والآليات والمؤسسات التي تضبط أداء النقود في الاقتصاد وتنظمه [2].

خصائص النظام النقدي:

- **المرونة:** يُقصد بها مدى قدرة النظام النّقدي على توفر السيولة النّقدية في الظّروف الاقتصادية المختلفة، وكذلك يندرج تحت مفهوم المرونة قدرة النظام النقدي على تحويل العمات وإتمام المبادلات وتحريك رأس المال والاستثمارات وجذبها؛
- **الأولويات المتعددة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة:** النظام التعددي المرغوب هو الذي تكون أولوياته متعددة كتحقيق النّمو الاقتصادي المستديم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وثبات قيمة العملة. وهذه الأهداف تؤدّي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأنها تحافظ على أموال الأفراد وتحمي حقوقهم؛

2.4 عناصر النظام النقدي:

يتكوّن النظام النقدي من العناصر التّالية:

أ. **النقود المتداولة في المجتمع:** ويقصد بها كمية المعروض النّقدي (عرض النّقد) من مختلف أنواع النقود السّائدة في التّداول داخل المجتمع في فرة زمنيّة معيّنة.

[1] عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص02.

[2] الطاهر لطرش "الاقتصاد النقدي والبنكي" ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 25-26.

ب. **المؤسسات النقدية والمصرفيّة:** تتولّى مهمّة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكّم في كمّيته زيادة ونقصانا، تتمثل هذه المؤسسات في السلطات النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النّقدي وتحديد كمّيته، كما يكون مسؤولاً عن الرقابة والإشراف على نشاط البنوك التجارية التي تقوم بتوليد الودائع أو النقود المصرفية[3].

ج. **العلاقات النقدية:** تعبر عن مجموع المسارات (القنوات النقدية) التي تسلكها النقود أثناء عملها في الاقتصاد.

د. **الآليات النقدية:** أي القواعد التي تنظم التداول النقدي وهي عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل المجتمع؛ بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصاديّة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كرفع معدّلات النمو في الناتج الوطني، وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا، وغيرها من الأهداف الاقتصادية والنقدية الأخرى.

3.4 أنواع النظم النقدية والقواعد النقدية

إن خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقديّة؛ ولذلك فإن مضمون النظم النقدية ينصرف إلى القواعد النقدية.

تعريف القاعدة النقدية: تعبر عن المعيار أو الأساس الذي يأخذ به المجتمع للتعبير عن القيم الاقتصادية وقياسها. وعلى هذا الأساس تتشكل القاعدة النقدية من الوحدة النقدية والتي تتجلى في أبسط صورها في الأشياء المستعملة في تقييم السلع وتداولها[4].

1.3.4 النظام النقدي المعدني (القاعدة النقدية المعدنية):

يقصد بقاعدة النقد المعدنية التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين من أحد المعادن، ويجعل النقود المصنوعة من هذا المعدن نقودا رئيسية، وقد يجعل المشرع هذه الخاصة لمعدن واحد، فنكون بصدد **قاعدة المعدن الواحد**. وقد يجعلها في نفس الوقت لمعدنين معا فنكون بصدد **قاعدة المعدنين**.

[3] عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] الطاهر لطرش "الاقتصاد النقدي والبنكي" مرجع سبق ذكره، ص 25

أ. نظام المعدنين (الذهب والفضة معا):

في ظل هذا النظام يتم ربط قيمة العملة كقيمة تبادلية بقيمة المعدنين الذهب والفضة. اتسمت هذه القيمة بالثبات النسبي كما هو في قاعدة النقد. واستخدم هذا النظام في العديد من الدول فطبقته الولايات المتحدة الامريكية في الفترة (1792-1873)، كما طبق في فرنسا وكذلك في البلدان العربية الى غاية 1870.

شروط قاعدة المعدنين[5]:

- ثبات العملة الوطنية من المعدنين (ثبات معدل الذهب والفضة)، بحيث يتم تحديد كمية وقيمة الذهب والفضة الداخلين في هذه المسكوكات، التي كانت لها قوة ابراء مطلقة، فعلى سبيل المثال حددت الولايات المتحدة الامريكية عام 1934 القيمة القانونية للذهب 16 ضعفا عن قيمة الفضة، أي **01 وحدة نقدية ذهب= 16 وحدة نقدية فضة**؛
- حرية التجارة الخارجية للمعدنين، أي حرية التصدير والاستيراد من الخارج بدون أي قيد أو شرط حفاظا على استقرار أسعار الصرف الدولية؛
- اشراف السلطات النقدية على عملية الصهر والتحويل للمسكوكات بنفقات ضئيلة أو بدون نفقات.
- حرية صهر المسكوكات وتحويلها الى سبائك، حتى لا تكون القيمة التبادلية أكبر من القيمة الاستعمالية.

تم التخلي عن نظام قاعدة المعدنين لعدة أسباب، أهمها عدم توافق القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حيث أكد على ذلك قانون جريشام " العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول"

ب. نظام المعدن الواحد (القاعدة الذهبية):

عبارة عن قاعدة نقدية ترتبط بمقتضاها القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن واحد يتخذه المجتمع مقياسا للقيم الاقتصادية فيه[6]. ففي إطار النظام النقدي الذي يأخذ قاعدة المعدن الواحد، يكون أساس وحدة النقد

[5] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية" مرجع سبق ذكره، ص 163.
[6] أسامة كمال، عبد الغني حامد "النقود والبنوك"، مرجع سبق ذكره ص48.

الوطنية الذهب أو الفضة. في البداية استخدم النظام النقدي قاعدة الفضة ثم تغير الى قاعدة الذهب أواخر القرن 18، حيث أصبح نظام المعدن الواحد يرتكز أساسا حول قاعدة الذهب[7].

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة حتى جاءت سنة 1900 التي ضحت فيه جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة (silver stan)[8]. وفي ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت. تميزت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب بالاستقرار النقدي الدولي وتعاون وازدهار في مجال التجارة الدولية.

ولقد عرف العالم قاعدة الذهب على ثلاث أشكال توالت حسب الظروف السائدة في العالم سوف نعرضها بإيجاز:

نظام المسكوكات[9] الذهبية:

بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة. فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية:

- أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة بسعر ثابت.

- حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه سبيكة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى سبائك ذهبية.

-حرية تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.

---

[7] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية"، مرجع سبق ذكره ص 154.

[8] بن بوزيان محمد "مطبوعة محاضرات في المالية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009.

[9] المسكوكات الذهبية عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم ومتجانسة الوزن والعيار

- حرية استيراد وتصدير الذهب بدون أي قيد أو شرط.

نظام السبائك الذهبية:

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بقاعدة الذهب ريثما تنتهي الحرب حيث كان الذهب يستخدم من طرف الحكومات لتمويل استيراداتها الحربية وتم إصدار نقود وقية وفرض لها سعر إلزامي وسحب الذهب من التداول.

لذلك تطورت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة السبائك الذهبية والتي تختلف عن الأولى في عدم تداول المسكوكات من يد إلى يد بين الناس وإنما يمكن مبادلة البنكنوت مقابل الذهب من بنك الإصدار حيث يوجد سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية.

ولكن لوحظ قلة إقبال الناس على تحويل البنكنوت التي في حوزتهم إلى سبائك ذهبية وذلك بسبب تحديد وزن مرتفع لسبائك ذهبية التي تلتزم السلطات النقدية بتحويلها. الأمر الذي يتطلب تدبير مبالغ مالية كبيرة من البنكنوت قد لا تكون متوفرة لدى أغلب الناس.

بانتهاء الحرب العالمية الأولى، حاولت بعض الدول العودة لنظام المسكوكات، لكن تعذر ذلك بسبب الحجم الكبير للنقود الورقية وحالة التضخم.

نظام الصرف بالذهب:

هو آخر صورة لقاعدة الذهب، ويعني ربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل الى ذهب، بعملة أجنبية يمكن تحويلها الى ذهب، أي صرف غير مباشر للعملة الوطنية بالذهب.

ولا يشترط في ظل هذه القاعدة أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدرة سواء على شكل عملة ذهبية أو سبائك وإنما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملات الأجنبية القابل للصرف بالذهب. كما أنه لا يلتزم بصرف الذهب وإنما هو مطالب بصرف العملة القابلة للتحويل إلى ذهب يستلزم توفر مجموعة من الشروط للقيام بوظائفه :

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابل للصرف بالذهب.
- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.

الأستاذة: د. تلمساني حنان

2.3.4 النظام النقدي بعد مؤتمر بريتون وودز

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية للعالم لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في بريتون وودز نيوها مبشير بالولايات المتحدة في يوليو 1944 وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وكان مهندسا المؤتمر هما جون ماينارد كيز وهاري ديكستو واتيت وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بنها.
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

- إنشاء صندوق النقد الدولي FMI
- إنشاء البنك الدولي للتعمير والإنشاء أو ما يعرف باسم البنك العالمي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرنها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

وسعيا لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف قام المشاركون في المؤتمر بإنشاء نظام سعر تكافئ العملة، وهو نظام يتمثل في أسعار صرف ثابتة يمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي، وسعر التكافؤ هو سعر العملة بالنسبة للدولار أو الذهب بحيث تم تحديد سعر الدولار بـ 35 دولار للأوقية (1 أونس من الذهب= 35 دولار).

انهيار نظام بريتون وودز

لعب الدولار دور الوسيط بين الذهب وباقي العملات الأخرى نظرا لكونه كان قابلا للتحويل الى ذهب بسعر ثابت ومستقر قدره 35 دولار ثم 38 دولار للأونصة الواحدة من الذهب حتى ازيلت صفة التحويل الثابت المستقر عام 1971.

فبعد أن تحول العجز الذي لحق ميزان المدفوعات الأمريكي الى عجز دائم حاولت الولايات المتحدة تصحيح هذا العجز لكن لم تنجح في ذلك، واستمر العجز وارتفعت الاحتياطات الدولارية لدى البنوك المركزية في دول أوربا الغربية متسببة في ذلك حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار وأغلقت أسواق الصرف في عدة دول في أفريل 1971. وقد أدت التدفقات الدولارية الكبيرة الى تعويم الكثير من العملات الرئيسية في نفس الشهر من نفس السنة.

وجراء الأعباء المالية الثقيلة التي تجمعت على الولايات المتحدة الامريكية عقب سلسلة من الازمات أجبرت الإدارة الامريكية على إيقاف تحويل الدولار الى ذهب. وكانت أزمة أوت 1971 أحد أعنف الازمات التي واجهتها الولايات المتحدة منذ الستينات. وقد أوقف ارتباط عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالدولار كوحدة قياس للقيمة وتم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة.

أدى الاجراء الأمريكي بإيقاف صرف الدولار بالذهب الى غضب الدول الأخرى التي أوقفت الاخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات. وقد أدت التباعدات عن سعر صرف التعادل الى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار. وتم تعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف الخارجي. وقد سادت ظاهرة اللايقين نظام النقد الدولي لمدة خمسة أشهر تقريبا قبل الوصول الى اتفاقية سميثونين في 18.12.1971. وتكمن الصفة الأساسية لهذه الاتفاقية في تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب.

3.3.4 نظام النقد الائتماني (الإلزامي، الحر)

في ظل هذا النظام تُعرّف العملة الورقية بنفسها، ولا ترتبط بأيّ غطاء ذهباً كان أو فضّة، وأصبحت النقود الورقية تتمتّع بقوة الإلزام القانوني وغير قابلة للتحويل إلى ذهب؛ حيث تمّ إيقاف التّعامل بتحويل الدولار إلى ذهب سنة1971. ويعتمد إصدار النقود في ظلّ القاعدة الائتمانية للنّقد على الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، وعلى الآلية التي يُحدَّد بموجبها سعر صرف العملة المحلية (التّثبيت أو التّعويم) .

النقود الورقية لها قوة ابراء مطلقة، مستمدة من القانون وغير قابلة للتحويل الى ذهب، تصدرها السلطات النقدية تحت غطاء موسع يشمل الذهب. وتعتبر النقود الورقية في ظل هذا النظام سندات دين على الدولة، وبالتالي أصبحت تدار مباشرة من قبل السلطات النقدية (تحديد كمياتها ومعدل تغيرها في وقت معين).

تقييم النظام النقدي الائتماني[10]:

كذلك هذا النظام لا يخلو من الانتقادات رغم وجود مدافعين عنه، تم تقسيمها الى جزئين:

- الانتقادات:
  - خطر الفوضى في المعاملات المالية (محليا ودوليا)، فحسب أنصار قاعدة الذهب لا يضمن هذا النظام الاستقرار في أسعار الصرف؛
  - خطر الافراط في الإصدار النقدي، وهذا يمكن أن يؤدي الى تضخم كبير.
- المدافعون:
  - التضخم ليس ملازما للنقود الورقية، بل مرتبط بإدارة هذا النظام ومدى السماح بالإصدار الحر.
  - النظام النقدي الورقي هو تطور تاريخي فرضته الحرب العالمية الأولى وحاجة الدول للتمويل وكذلك الظروف الاقتصادية نتيجة ارتفاع حجم المبادلات.
  - مرونة القاعدة النقدية في جانب العرض النقدي، عكس النظام الذهبي وذلك أثناء تطبيق سياسة نقدية توسعية (ضخ سريع للنقود).

[10] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية"، مرجع سبق ذكره ص 166.